الفصل الرابع :
مرحلة الإرهاب والإجلاء
(١٩٤٧-١٩٤٩)

يعتبر الإرهاب أحد الركائز الرئيسة عند الحركة الصهيونية. ولهذا تمت ممارسته بشكل مدروس ومنظم على امتداد سنوات الإنتداب، فبينما عمل حاييم وايزمان على الصعيد السياسي لتحقيق الأهداف الصهيونية، كان حاييم اروزولوف يعلن أن الهدف اليهودي القومي لا يمكن أن يتحقق عبر تقدم متدرج، بل -يصنف اروزولوف - أن الوقت قد حان ليدرك اليهود أن عليهم واجباً غير بناء قوته والمحافظة عليها، ألا هو أن يجربوا هذه القوة ويقذفوا بها في المعترك حتى يستطيعوا بالتالي فرض مكسب سياسي جديد يسهل انجاز الأهداف الصهيونية.[١٠٩]

ويأتي ديفيد بن غوريون - رئيس الوكالة اليهودية أنئذن - ليكمل اتجاه الحركة الصهيونية نحو العنف والقوة كوسيلة لتحقيق الأهداف، حيث يلخص بن غوريون بنفسه أسلوب عمل الحركة الصهيونية وتكفير قادتها بقوله :« إن الوضع في فلسطين لا يمكن أن يسوى إلا بالقوة العسكرية، الحرب حرب، وبالتالي فإن عودة العرب إلى يافا ليست ظلماً، وإنما خطيئة كبرى». كما سجل يوسيف فايتس، المسؤول في الوكالة اليهودية ونائب رئيس الصندوق القومي اليهودي في مذكراته عام ١٩٤٠ حول ضرورة طرد السكان العرب يقول :« بيننا وبين أنفسنا، يجب أن يكون واضحاً، أنه لا يوجد مكان في البلاد لشعبين معاً. فمع وجود العرب سوف لن نتمكن من تحقيق هدفنا في أن نكون شعباً مستقلاً في هذه البلاد. إن الحل الوحيد هو أن تصبح أرض اسرائيل، على الأقل، بدون عرب، ولا توجد طريقة أخرى لتحقيق ذلك، غير نقل العرب جميعاً بحيث لا تبقى قرية واحدة ولا قبيلة واحدة». (١١٠)

١- النشاط الإرهابي في القدس :

ومن الأسس الفكرية التي وصفها فلاسفة الحركة الصهيونية وقادتها، انطلقت الأعمال الإرهابية حيث أدخل الإرهابيون اليهود صنوفاً جديدة من الارهاب في

فلسطين راح ضحيتها المئات من السكان العرب الآمنون في مدنهم وقراهم. وكان نصيب القدس من هذا الارهاب كبيراً، إذ يمكن اعتبار العام ١٩٣٦ نقطة تحول هامة في هذا الأمر. فقد أنشأت الوكالة اليهودية ما عرف باسم (قوة الخفارة)، والتي أتسعت وازدادت قوة وضمت آلاف الأشخاص من أعضاء الهاغاناه الذين سمحت سلطات الإنتداب لهم بحمل السلاح خلال قيامهم بحراسة الأحياء والمستوطنات اليهودية.[١١١] وإلى جانب توفير الحماية للمستوطنين أثناء إقامة النقاط الإستيطانية الجديدة، قامت قوة الخفارة بدور مهم في الإرهاب ضد العرب داخل مدينة القدس وفي قرى القضاء. إذ ألقى الإرهابيون الصهاينة عشرات القنابل على المقاهي والأسواق والمحلات العربية كسوق الخضار المجاور لبوابة نابلس وسينما ركس وسوق البطيخ وغيرها من الأماكن التي يرتادها العرب. كما شهدت تلك الفترة أسلوباً ارهابياً جديداً تمثل في الهجوم بالقنابل على الحافلات وسيارات النقل التي تعج بالركاب مما أسفر عن مقتل عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين.[١١٢]

وفي تموز (يوليو) ١٩٣٨، أقرّ الجيش البريطاني تحويل قوة الخفارة إلى وحدة شرطة منظمة ومدربة عسكرياً على غرار الجيش الإقليمي في انجلترا. وابتداً من كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ أنتظمت (شرطة المستعمرات العبرية) في عشر كتائب وزعت على مختلف المناطق في فلسطين، ضمت الكتيبة التي عملت في قطاع مدينة القدس ١٩٨٥ شرطياً كان من بينهم ٨٥ ضابطاً يتقاضون رواتبهم من حكومة الانتداب. وكان لدي الكتيبة ٣٢٥ بندقية جديدة. وبعد أن وافق قائد الجيش البريطاني في فلسطين على تشكيل (لجنة الدفاع عن المستعمرات العبرية) للاهتمام بكل ما يتعلق بالدفاع عن المستوطنات اليهودية وتنظيم شرطة المستعمرات العبرية، أصبحت هناك قوة ضخمة تعمل تحت ذلك الاسم حيث ضمت نحو ٣٠٣١ شرطياً في حيازتهم أكثر من ٥٦٧ بندقية، وأسلحة أخرى منها ٥٣ سيارة تندر مصفحة. ولم تكثف سلطات الإنتداب بغض النظر عن نشاطات شرطة المستعمرات وتقديم الألبسة والأسلحة والذخيرة لأفرادها، بل إنها منحت الشرطة اليهودية حصانة وتصاريح رسمية من السلطات المختصة.[١١٣]

ولكن تحيز سلطات الانتداب البريطاني للعصابات الصهيونية، لم يلزم الأخيرة بمبدأ التعاون التام مع البريطانيين في فلسطين، خاصة في ظل انشغال الجيش البريطاني بالحرب العالمية الثانية. فقد أدرك الصهاينة أنه لا بد من استغلال هذه

الظروف لحمل بريطانيا على تغيير سياستها فيما يتعلق بالسماح للهجرة اليهودية الواسعة من دول أوروبا التي سقطت بأيدي النازيين. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، استأنفت عصابات الهاجاناة والأرغون وشتيرن عملياتها الإرهابية ضد العرب والمنشأت البريطانية على حد سواء.

فنسفوا فندق الملك داود حيث كان مركزاً لسكرتارية حكومة الانتداب وقسم من القيادة العسكرية، مقتل ٩١ شخصاً من العرب والبريطانيين، ودمروا دوائر الهجرة وضريبة الدخل وتسجيل الأراضي وعدد من مراكز الشرطة. وبلغ الإرهاب الصهيوني ذروته بمحاولة قتل المندوب السامي وقائد الجيش البريطاني ونسف فندق سميراميس في حي القطمون العربي في القدس مما أدى إلى تهدم الفندق على من فيه من النزلاء وكلهم عرب.[١١٤]

٢- قرار التقسيم وحرب عام ١٩٨٤ :

تمكن اليهود من كسب موقف الولايات المتحدة الأمريكية إلي جانبهم أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان من نتيجة ذلك أن أخذت الإدارة الأمريكية بممارسة الضغوط على بريطانيا لصالح اليهود في فلسطين. فتراجعت حكومة الإنتداب عما جاء في الكتاب الأبيض حول الهجرة اليهودية من دول أوروبا التي كانت تحت الحكم النازي، ثم تشكلت اللجنة الأنجلو -أمريكية التي أوصت بادخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين فوراً وضمان حرية بيع الأراضي لليهود. وانتهى الموقف إلى رفع الأمر إلى هئية الأمم المتحدة التي أصدرت بدورها قراراً بتقسيم فلسطين إلي دولتين عربية ويهودية وأوصت بوضعه القدس تحت الوصاية الدولية على ألاّ يكون حاكم القدس عربياً أو يهودياً.[١١٥]

كانت الأشهر ما بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وأيار (مايو) ١٩٤٨ هي الأشهر الحامسة في مصير فلسطين ومن ضمنها القدس الشريف. فقد أعلنت بريطانيا بموجب قرار التقسيم عن عزمها الإنسحاب من فلسطين بحلول الأول من شهر آب (أغسطس) ١٩٤٨، على أن تنهي إدارة الانتداب أعمالها في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. وفي الوقت الذي أعلن العرب عن رفضهم ومعارضتهم لقرار التقسيم، رحب المستوطنون اليهود بالقرار، وسرعان ما تبادل الطرفان الهجمات المسلحة وبخاصة في القدس، وما لبثت الصدامات الدموية أن اشتدت في كافة أنحاء فلسطين.[١١٦] حتى آذار (مارس) ١٩٤٨، ظل الميزان العسكري يرتفع تدريجياً إلى

جانب العرب الذين امتد نشاطهم الحربي إلى كل ركن من أركان فلسطين، وكان أهم نجاح تم تحقيقه في قطاع القدس يتمثل في قطع خطوط المواصلات اليهودية وإقفال محور باب الواد وحصار يهود القدس [١١٧].

وأستمر الحال على هذا المنوال إلى أن قررت حكومة الانتداب وقف الإدارة المدنية وتصفيتها والانسحاب من تل أبيب والمناطق اليهودية حيث تسلم اليهود إدارة المناطق التي أخليت وأهمها المطار والميناء وهذا مما سهل للوكالة اليهودية جلب مختلف أنواع الأسلحة واستدعاء الشباب اليهودي المدرب في المعسكرات الأوروبية دون أية رقابة في الوقت الذي ما زال الأنجليز يسيطرون على المناطق العربية ولا يسمحون بإدخال السلاح أو المتطوعين. [١١٨] ففي مدينة القدس وقضاها بلغ عدد المقاتلين العرب من قوات الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ والأخوان المسلمين والمتطوعين الأردنيين والبوليس البلدي نحو (٢٣٩٥) مقاتلاً في حين كان عدد اليهود المقاتلين في قطاع القدس (٨٠٠٠) مقاتل. [١١٩]

٣- أثر الحرب في تفريغ المدينة وترحيل العرب

في الأسابيع الخمسة الأخيرة من عهد الانتداب سقطت بيد اليهود مجموعة من المدن والقرى العربية وفق خطة معدة لتأسيس الدولة الإسرائيلية. وقد أعلن قائد الهاجاناة بأن نجاح قواته في الإستيلاء على حيفا بالذات قد مهد الطريق لحملة عسكرية يهودية في كل انحاء فلسطين. كما اعتبر بن غوريون سقوط حيفا نقطة التحول الرئيسة في فتح الطريق نحو القدس. وحقق اليهود من وراء احتلالهم ٨٤,١٣٪ من مساحة مدينة القدس، هدفاً آخر لا يقل أهمية الإستيلاء على عن الأرض، وهو تهجير معظم سكانها العرب منها. وقد عمل اليهود على تحقيق هدف الهجرة الجماعية بارتكابهم المجازر البشعة وإثارة الرعب والهلع بين السكان العرب. وكانت مجزرة دير ياسين، تلك القرية الصغيرة المسالمة، في التاسع في نيسان (ابريل) ١٩٤٨. أكثر المجازر الصهيونية بشاعة ووحشية إذ قتل اليهود ٢٥٤ عربياً معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ. [١٢٠]

ومن خلال استقراء نتائج حرب عام ١٩٤٨، يتبين لنا أن الحركة الصهيونية تمكنت من السيطرة على معظم أحياء في القدس الجديدة ومن ضمنها اثني عشر حياً عربياً هي : المصرارة، الشيخ بدر، مأمن الله، الطالبية، الكولونية الألمانية، الحي اليوناني، القطمون، البقعة، باب الزاهرة، الشيخ جراح، وادي الجوز، وقسم من حي

الثورى. ويقدر عدد السكان العرب الذين فقدوا أملاكهم بهذه الأحياء بعشرين ألفاً.[١٢١] وعلى الرغم من الهجوم الواسع الذي شنه اليهود للاستيلاء علي البلدة القديمة من القدس من الرابع عشر من أيار (مايو)، وتمكنهم من جعل البلدة تحت مرمى مدفعيتهم وقناصتهم، إلا أن بسالة -المجاهدين المدافعين عن المدينة- حالت دون سقطو البلدة التي بقيت ضمن القطاع العربي من المدينة.[١٢٢] كما تمكن العرب من السيطرة على مستوطنتني عطروت (٥٠٠ دونم) ونفي يعقوب(٤٨٩ دونم) بعد أن هرب سكانهما، وهما تقعان في الضواي الشرقية من القدس.[١٢٣]

بعد توقيع إتفاقات الهدنة بين الأردن والكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨، أصبحت مدينة القدس مقسمة إلى ثلاث مناطق: القسم الأردني ويضم البلدة القديمة بما فيها الحي اليهودي الذي اخلاه اليهود أثناء الحرب، والقسم الإسرائيلي الذي يشكل على الأرض أكبر الأقسام وإن كانت معظم الأملاك فيه تعود للعرب، والقسم الثالث هو قطاع هيئة الأمم المتحدة أو المناطق المحرمة كما سمي في وسائل الإعلام آنذاك وشملت مقر المندوب السامي البريطاني على جبل المكبر ومنطقة مستشفى هداسا ومجمع الجامعة العبرية علي جبل سكوبس (١٠٠دونم) وقطعة أرض تفصل القسمين الإسرائيلية والعربي الأردني.[١٢٤] والجدول ببين توزيع الأراضي

جدول رقم (١٣)

توزيع الأراضي داخل حدود مدينة القدس البلدية بعد حرب عام ١٩٤٨ *[١١]

القسم	المساحة (دونم)	النسبة المئوية
الأردني	٢٢٢٠	٪١١,٤٨
الإسرائيلي	١٦٢٦١	٪٨٤,١٣
هيئة الأمم	٨٥٠	٪٤,٣٩
المجموع الكلي	١٩٣٣١	٪١٠٠

جدول رقم (١٤)

ملكية الأراضي في القسم الإسرائيلي والقسم العربي والمنطقة الحرام في مدينة القدس بعد حرب ١٩٤٨ *[١٢]

تصنيف الملكية	القسم الإسرائيلي		القسم العربي		المنطقة الحرام	
	دونم	النسبة المئوية	دونم	النسبة المئوية	دونم	النسبة المئوية
أملاك عربية	٥٤٧٨	٪٣٣,٦٩	١٥٨٨	٪٧١,٥٣	٦٦٥	٪٧٨,٢٤
أملاك يهودية	٤٨٨٥	٪٣٠,٠٤	٦٥	٪٢,٩٤	١٠٠	٪١١,٧٦
أملاك الهيئات المسيحية	٢٤٧٣	٪١٥,٢١	٢٠٧	٪٩,٣٢	–	–
الطرق والسكك الحديدية	٣٠٢٤	٪١٨,٥٩	٢٠١	٪٩,٠٥	٨٥	٪١٠
أملاك البلدية والحكومة	٤٠١	٪٢,٤٧	١٥٩	٪٧,١٦	–	–
المجموع	١٦٢٦١	٪١٠٠	٢٢٢٠	٪١٠٠	٨٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٥)

قرى القدس التي دمرت وشرد سكانها خلال حرب عام ١٩٤٨ *[١٣]

البريج – دير آبان – جرش – رسفلة – بيت عطاب – راس ابو عمار – القبو – دير الهوا – دير الشيخ – الولجة – عقور – الجورة – المالحة – دير رفات – صرعة – خربة اسم الله – عرتفو – خربة اللوز – صطاف – عين كارم – إشوع – كسلا – بيت ام الميس – دير عمرو – صوبا – دير ياسين – بيت محسير – ساريس – خربة العمور – القسطل – بيت نقوبا – قالونيا – نطاف – لفتا – بيت جمال – بيت كول – عسلين – العنب

أما لقرى قضاء القدس، فقد ساهم إنعدام وجود علاقة بين الزعامات والقيادات المحلية والتشكيلات المرابطة في منطقة القدس إلى جانب عدم وجود خطة دفاع شاملة. لذلك كان الدفاع عن قرى القدس السبعين مجزءاً بالإضافة إلى عدم اكتراث أن القيادة العسكرية العربية في منطقة القدس لدى سماعها عن سقوط احدى القرى إلى تعزيز الحامية في القرية المرشحة للسقوط من بعدا.[١٢٥] وعليه فقد تمكنت العصابات الصهيونية من احتلال وتدمير (٣٨) قرية إلى جانب نصف قرية بيت صفافا التي قسمت إلى نصفين، المستشفى الحكومي فيها إلى جانب استيلاء الصهاينة على بعض مباني قرية بتير ومن ضمنها المدرسة ومحطة السكة الحديد، ونحو (٥٠٠٠ دونم) من أراضي قرية صور باهر سلمت لليهود بدون قتال وفقاً لاتفاقيات الهدنة. وتقدر المساحة الإجمالية التي سيطر عليها اليهود من قرى قضاء القدس بنحو (٢٦٩,٨٠٨) دونم، وهي توازي ٤٨٪ من مساحة قرى القضاء، بزيادة ٤٤,٥٨٪ عما أمتلكه اليهود أثناء الإنتداب البريطاني.[١٢٦]

وبلغت قمة الخطر عندما رسخ اليهود وطدوا أقدامهم في معظم مرتفعات المدينة كجبل صهيون والشورى وجبل المكبر. هي المرتفعات التي تسيطر على طريق (القدس – بيت لحم) وطريق(القدس – عمان). بالإضافة إلى القسم الشمالي من جبل الزيتون الذي تقوم عليه الجامعة العبرية وهداسا والتي تسيطر على المدينة من الشرق.[١٢٧]

ويتبين من الإحصاء الذي قام به الكونت دوبرية – المسجل العام لوكالة الغوث الدولية – بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ أن عدد اللأجئين الفلسطينيين الذين هجروا منازلهم في مدينة القدس وقراها واستوطنوا القسم العربي من المدينة ومخيمات شعفاط والدهيشة وعائدة قد بلغ (٥٨٨٢٢) من بينهم (٥٠٤٣٧) سكنوا في منازل حجرية في أحياء القدس والباقي في ثكن خشبية وخيام في المخيمات.[١٢٨] وكما أثرت حرب عام ١٩٤٨ على العرب – أرضاً وسكاناً – في القدس،فإنها تركت أيضاً انعكاسات على المستوطنين اليهود في المدينة. فعوضاً عن مقتل (١٧٩٦) محارباً يهودياً، دلت الإحصاءات السكانية التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية الأولى بأن هناك انخفاضاً في عدد السكان اليهود قد طرأ نتيجة للحرب، حيث وصل عدد السكان اليهود في القسم الإسرائيلي من المدينة إلى ٠) نسمة إلى جانب ١١٨ شرطياً في المناطق الحرام.[١٢٩]

الفصل الخامس :
مرحلة التشريع والاستيطان (١٩٤٩ - ١٩٦٧)

لأول مرة في تاريخ القدس الطويل تتجزأ وحدة المدينة المقدسة، بعد أن ظلت موحدة طيلة عصورها التاريخية. وقد تأكدت حقيقة هذه التجزئة حين وقع الطرفان الأردني والإسرائيلي اتفاق الهدنة بينهما والذي جاء انسجاماً مع الموقف السياسي لكل منهما والمعارض لتدويل المدينة. إذ أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد أتخذت قراراً بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ يقضي بتدويل مجلس الوصاية على أن تكون حدود المنطقة شاملة لمدينة القدس البلدية والقرى والمدن المجاورة التي تقع في حدود بيت لحم جنوباً وعين كارم غرباً وأبو ديس شرقاً وشعفاط شمالاً[١٣٠] ونظراً لما يتربت على هذا القرار من تسليم المقدسات إلى السيادة الدولية وتفريط الحقوق والمصالح العربية، فقد وقف الأردن بحزم ضد قرار التدويل.[١٣١] وفي المقابل رفض الكيان الصهيوني قرار التدويل هذا كونه سيقف حائلاً أمام سياسة التهويد التي باشر بها في الجزء الذي سيطر عليه من المدينة في أعقاب الحرب. وقد تحدى بن غوريون قرار الأمم المتحدة، حين شرع الكنيست في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ قانوناً يتضمن إعلان (القدس عاصمة لاسرائيل)، ونقل مقر الحكومة والكنيست للمدينة المقدسة.[١٣٢] وسيراً على مبدأ تغيير معالم القسم المحتل من القدس تدريجياً، منعت الحكومة الإسرائيلية العرب الذين هجروا أثناء حرب عام ١٩٤٨ من العود إلى مساكنهم وأرضهم وأملاكهم، واعتبرتهم في حكم الغائبين، وصادرت كل أملاكهم المنقولة وغير المنقولة. وضماناً لسير الأمور بجانبها، اعتمدت السلطات الإسرائيلية على أن تشجيع الهجرة اليهودية والإستيطاني في هذا القسم يعد سياسة مناسبة لهذه المرحلة من مراحل تهويد المدينة المقدسة.[١٣٣]

١ - تغيير المعالم الحضارية والتاريخية :

بعد تأمين السيطرة العسكرية على الضواحي والأحياء والقرى المقدسية المحتلة، اتجهت الحكومة الإسرائيلية نحو تعزيز الوجود اليهودي سكانياً واقتصادياً وحضارياً وتأكيد وضع القدس السياسي والاستراتيجي كعاصمة للدولة. ولتحقيق هذه التوجهات، عملت الحكومة في اتجاهين، الأول إضفاء الصفة القانونية على المناطق

التي تم احتلالها بالقوة، وبالتالي ضمها إلى الدولة. وامتداداً لهذا الاتجاه، جاء دور الإتجاه الثاني المتمثل في التركيز على المشاريع الإسكانية واستيعاب المهاجرين الجدد في الأحياء العربية التي هجرها سكانها أثناء الحرب.

بالنسبة للإتجاه الأول، كانت القدس الغربية (القسم الإسرائيلي من القدس بعد حرب عام ١٩٤٨) مخصصة أصلاً للدولة العربية وفقاً لقرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ولهذا اعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه – ديفيد بن غوريون – هذه المنطقة بمثابة (مناطق محتفظ بها وفقاً للأوامر العسكرية[١٣٤]. ولإلغاء صفة الإحتلال عن القدس الغربية وضمها إلى (دولة اسرائيل) وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها، أقر مجلس الدولة المؤقت(الكنيست) في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ تشريعاً باسم (أمر مناطق القضاء والصلاحيات ٥٧٠٨ –١٩٤٨)، جاء في المادة الأولى منه « إن كل قانون مطبق في دولة إسرائيل كلها يعتبر سارياً على كامل المنطقة التي تقع عليها دولة اسرائيل وعلى كل جزء من أرض اسرائيل يصدر وزير الدفاع بشأنها بلاغاً يعلن وجودها في أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي». وأضاف مجلس الدولة المؤقت في وقت لاحق (أمر المناطق المتروكة رقم ١٢ لسنة ٥٠٧٨ –١٩٤٨) الذي تخول المادة الثانية منه الحكومة الإعلان عن المناطق التي احتلتها كمناطق متروكة وتمنحها صلاحية تطبيق القانون الإسرائيلي عليها.[١٣٥]

بعد أن تم تحقيق الغطاء القانوني باعلان القدس عاصمة للدولة، وألحقت المناطق العربية المحتلة ضمن سلطات الدولة وأجهزتها، تم حل الحكم العسكري الذي تشكل عشية وقف اطلاق النار. وباشرت الحكومة الإسرائيلية بنقل الموسسات والوزارات والهيئات الرسمية –سياسية وقضائية ودينية – إلى المدينة.

وفي ١٧ شباط (فبراير) ١٩٤٩، أقسم حاييم وايزمن اليمين القانونية في القدس كأول رئيس للدولة. وتعززت مكانة القدس كعاصمة بازدياد النشاط العمراني واتساع رقعته لمواجهة متطلبات إقامة المراكز الحكومية كمقر رئاسة الوزراء والمحكمة العليا والكنيست والحاخامية الرئيسية ووزارات المالية والداخلية والخارجية والعمل وأكاديمية العلوم والمتحف الوطني والمقر الجديد للجامعة العبرية. وعملت السلطات الإسرائيلية كذلك على تعزيز مكانة المدينة في نفوس اليهود وعقولهم، فنقلت إليها رفاة هرتسل سنة ١٩٤٩، وحولت قمة الهضبة التي أصبحت تعرف باسمه (تسغات زئيف) مقبرة وطنية دفن فيها جابوتنسكي،

وشبرينتساك، وليفي أشكول، وجولدا مائير، وموشيه دايان، وإسحق رابين،، وغيرهم من الزعماء الإسرائيليون. وعلى المنحدرات الشمالية للهضبة أقيمت مقبرة عسكرية وإلى الغرب منها شيد النصب التذكاري لضحايا النازية.[١٣٦]

لم يكن إقامة المنشأت الإسرائيلية الحيوية كمباني الحكومة ومقر الكنيست والبنك المركزي وغيرها على أنقاض قرية الشيخ بدر العربية هي التصفية الحضاريةالوحيدة للوجود العربي والإسلامي في القسم المحتل من مدينة القدس.[١٣٧] إذ أن منطق القوة وسياسة الأمر الواقع الذي استند إليه بن غوريون وحكومته في إجراءاتهم للمرتكزات الفكرية التي توارثها قادة الحركة الصهيونية، وبخاصة قول ثيودور هرتزل:« إذا حصلنا يوماً على مدينة القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها. وسوف أحرق جميع الآثار التي مرت عليها قرون».[١٣٨]

وكترجمة عملية لهذه الأفكار على أرض الواقع قامت الحكومة الإسرائيلية بتعيين لجنة بلدية موسعة تتألف من اليهود الستة الذين كانوا أعضاء في المجلس البلدي وممثلين عن لجنة الجالية والأحياء اليهودية، ثم قامت وزارة الداخلية بتعيين مجلس بلدي جديد تشكل بالطريقة نفسها برئاسة دانييل أوستر. ومنذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠، أصبح للقدس الغربية مجلس بلدي ينتخب اليهود فقط أعضاءه من بين قوائم الأحزاب الصهيونية المرشحين لهذا الغرض وهكذا تولى شلومو زلمان مزراحي، ويتسحاق كاريني، وغرشون اغرون، ومردخاي ايش شالوم، وتيدي كوليك، وأخيراً إيهود أولمرت رئاسة بلدية القدس دون أن يكون هناك عضواً يمثل العرب في المجلس البلدي.[١٣٩] وكان أول القرارات التي اتخذها مجلس بلدية القدس الجديد هو الإستيلاء على جميع الممتلكات العربية من مبانٍ وأرضٍ ومرافق اقتصادية ومعاهد علمية، ومؤسسات دينية لإسكان المهاجرين الجدد.[١٤٠] وبعد أن امتلأت هذه المبان، أخذت السلطات الإسرائيلية بإسكان هؤلاء المهاجرين في معسكرات مؤقتة ريثما يتم الإنتهاء من بناء الأحياء الجديدة على خط وقف إطلاق النار في الجهة الشمالية من القدس وفي حي المصرارة على وجه التحديد. ومع ازدياد الحاجة للمشاريع الإسكانية، ونظراً لأن النمو أصبح مقصوراً على الاتجاه نحو الغرب والجنوب الغربي، فقد امتدت الأحياء الجديدة بعماراتها الضخمة نحو الأحياء العربية الجنوبية كأبو طور والبقعة والمستعمرة الألمانية والقطمون التي أصبحت أحياء يهودية خالصة

وأعطيت أسماء يهودية. كما أنشأت البلدية أحياء يهودية أخرى خلف الأحياء السابقة وبينها مثل تلبيوت وراسكو وغفعات مردخاي وغيرها، في حين تم إنشاء أحياء كريات مناحيم وعين غانيم وكريات هيوفيل وتوسيع بيت فاغان على المرتفعات المطلة على المدينة من الجهة الجنوبية الشرقية.

وأقر المجلس البلدي أيضاً ضم القرى العربية : المالحة، ودير ياسين، ولفتا، وعين كارم، وبيت صفافا للمدينة بعد تغيير أسمائها وتوسيعها واسكانها بعشرات الآلاف من المهاجرين اليهود. [١٤١] وهكذا، زحف المركز التجاري نحو الشمال الغربي في اتجاه حي روميما وأصبحت الدوائر الرسمية امتداداً للمركز نحو الجنوب حيث المساحات الواسعة من الأراضي التي تضم الجامعة العبرية والمكتبة العامة والمتحف وغيرها من المؤسسات إلى جانب حزام أخضر من الأشجار والمتنزهات والملاعب بالضواحي من الجهة الغربية. [١٤٢]

ومنذ اللحظة الأولى التي تم فيها تدشين الأحياء اليهودية الجديدة، أنيطت عملية التهويد إلى عدة هيئات كان من أبرزها (سلطة تسمية الأماكن الإسرائيلية)، وهي الهيئة الوحيدة الي تولت تهويد المسميات العربية واتلاف وإزالة جميع المعالم التي تحمل الطابع العربي والإسلامي في المدينة المقدسة. وكانت تضم هذه الهيئة تابعة للوكالة اليهودية أساتذة الجامعات والمتخصصين في الآثار والتاريخ والجغرافيا واللغة وصناعة الخرائط. [١٤٣]

جدول رقم (١٦) المواقع والأحياء العربية التي تم تهويدها في القدس الغربية بعد عام ١٩٤٨ *[١٤]

الاسم العربي	الاسم العبري	الاسم العربي	الاسم العبري
جورت التوت	جفعات رام	الطالبية	كوميوت
القطمون	غونين	الوعرية	نفى شأنان
أبو الطور	جفعات حنينا	واد المصلبة	بارك حافيا
المعرارة	مورشا	خربة صالح	كريات شيفع
تل الغول	جفعات شاؤول	جبل المحاجر	هارحو تصغيم
المستعمرة الألمانية	رفاعيم	تلة شاهين	جفعات هبورتسيم

٢- تشريع مصادرة الأراضي العربية :

بينت لوائح لاهاي الملحقة بإتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧ حدود الصلاحيات التي تستطيع سلطات الإحتلال ممارستها إزاء الاممتلكات الموجودة على الأقليم المحتل، حيث حظرت على سلطة الإحتلال أن تستولي على الأملاك العامة والخاصة في المحتل. فالمادة (٥٥) من لوائح لاهاي تقول : «ينظر لدولة الإحتلال على أنها مجرد مدير منتفع بالمباني العامة والعقارات والأملاك الزراعية المملوكة للدولة المعادية والواقعة في البلد المحتل. ويجب عليها المحافظة على رأس مال هذه الأملاك وإدارتها حسب قواعد الإنتفاع هذه»، كما نصت المادة (٤٦) على حظر مصادرة الممتلكات الخاصة في المناطق المحتلة، وجاء فيها المادة :«يجب احترام شرف الأسرة وحقوقها وحياة الأشخاص والملكية الخاصة بالإضافة إلى المعتقدات، ولا يمكن مصادرة المكلية الخاصة». (١٤٤)

ورغم هذه اللوائح، وعلى ضوء السوابق والممارسات الدولية التي حدتث إبان الحرب العالمية الثانية، إلاّ أن السياسة الإسرائيلية التي أتبعت بعد حرب عام ١٩٤٨ أستهدفت خلق حقائق جديدة على الإرض في محاولة للقضاء على حق السكان العرب في أراضيهم وممتلكاتهم. فقد جاهر القادة والزعماء من بن غوريون وحتى نتنياهو بسياستهم الرامية إلى إزالة الوجود العربي من المدينة المقدسة. وتجلت هذه السياسة في العديد من التشريعات والقوانين الأساسية التي صدرت تباعاً مستهدفة تبرير مصادرة الأراضي العربية لتدعيم الاستيطان اليهودي وإقامة المستوطنات والتجمعات للمهاجرين الجدد فيها. ومن هذه القوانين :

" قانون أملاك الغائبين : وبموجبه خولت الحكومة الإسرائيلية لنفسها سلطة وضع اليد على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها أي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة وغادرها بعد ١٩٤٧/١١/٢٩، بالنسبة لمواطني البلاد العربية وبعد ١٩٤٨/٩/١ بالنسبة للمواطن الفلسطيني. وبموجب هذا القانون وضعت سلطات إسرائيل أيديها على جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها جميع اللاجئين من عرب القدس، وتقدر العقارات والأراضي الخاصة بهم بحوالي ٨٠٪ من القسم المحتل آنذاك. (١٤٥)

" قانون التقادم : وينص على أن كل من يدعي ملكية أرض عليه أن يبرز شهادة

ملكية وإلا فعليه إثبات أن الأرض بحوزته منذ خمسين سنة، وإذا علمنا أن أغلبية أراضي فلسطين لم تكن مسجلة في الطابو، وأن الوثائق العثمانية لا تحدد مساحة الأرض بالضبط كتحديد ما يحدها من الجهات الأربع فإن المالك يفقد أرضه وفقد الكثيرون أراضيهم بهذه الطريقة.

" قانون التصرف : ويتيح هذا القانون للحكومة مصادرة الأرض وطرد سكانها دون الرجوع إلى المحاكم، وينص على أن كل من لا يستغل أرض يحق للحكومة مصادرتها، فيمكن مثلاً أن يمنع حاكم عسكري أصحاب الأرض من فلاحة أراضيهم بإعلانها منطقة عسكرية.. وبعد سنوات تتم مصادرتها بحجة عدم استغلالها من قبل أصحابها.

" قانون الأراضي البور: يمنح وزير الزراعة صلاحية مصادرة الأراضي غير المزروعة ولو لسنة واحدة وبهذه الطريقة آلت جميع أراضي الغائبين إلى المصادرة.

" قانون استغلال الأراضي : وهو قانون لتجزئة الأراض والملكيات الواسعة بحجة وضع حد للإقطاع، وقد وزعت هذه الأراضي على المستوطنات الإسرائيلية في منطقتي الجليل والمثلث المحتلتين عام ١٩٤٨.

" قانون تركيز الأراضي : الذي يمنح وزير الزراعة حق الإعلان عن منطقة معينة كمنطقة تركيز زراعية، ويحق له، استبدالها بمنطقة اخرى.

" تعديل قانون ضريبة الأملاك، حيث فرض على الأراضي المخصصة للبناء ضرائب مرتفعة.

" قانون المناطق الخضراء : الذي يحظر إقامة أي بناء على أية أراضٍ خضراء في أية بلدة أو قرية عربية.

" قانون الحراج : وبموجبه وضعت سلطات الحكم العسكري، يدها على كل المناطق الحرجية، ومنعت الدخول إليها.

" قانون مصادرة الأراضي في حالة الطوارئ.. ويمنح هذا القانون الحكومة صلاحية تعيين سلطة ذات صلاحية من حقها اصدار أمر اسكان يهود في مناطق ضرورية للدفاع عن الدولة وأمن الجمهور واستيعاب مهاجرين أو اسكان جنود مسرحين، أو اقامة خدمات ضرورية. وبموجب هذا القانون تعلن الحكومة أن المنطقة مغلقة لأسباب أمنية دون أن تضع تعريفاً لكلمة (أمن) حيث ترك التحديد للحاكم العسكري الإسرائيلي لتلك المنطقة. [١٤٦]

وقد أضفت الحكومة الإسرائيلية بموجب هذه القوانين الغطاء الشرعي للأوامر العسكرية بالاستيلاء كلياً على أراضي ٣٥ قرية عربية في قضاء القدس تشرد سكانها أما خارج فلسطين المحتلة أو إلى القرى والمدن المجاورة إثر حرب عام ١٩٤٨. ووفق مخطط مدروس تم تدمير هذه القرى بسرعة كبيرة لتأكيد السيطرة اليهودية على هذه الأراضي. وقد ترتب على ذلك ارتفاع عدد المستوطنات اليهودية على منحدرات القدس من (١٢) مستوطنة في عام ١٩٤٨ ليصل إلى (٦٤) مستوطنة في عام ١٩٦٧. (١٤٧)

جدول رقم (١٧)

المستوطنات اليهودية التي أقيمت على أنقاض القرى العربية بالقدس (١٩٤٨ – ١٩٦٧) *١٥

المستوطنة	تاريخ الإنشاء	الموقع	المستوطنة	تاريخ الإنشاء	الموقع
حي نفتواح	١٩٤٨	على أنقاض قرية لفتا	كريات هيوفيل	١٩٥٢	غرب القدس
روميما	١٩٤٨	على أنقاض قرية لفتا	كريات يعاريم	١٩٥٢	في ظاهر بيت نقوبا الغربي
اشتاؤل	١٩٤٩	على أنقاض قريتي اشوع وعسلين	كسالون	١٩٤٨	على أنقاض قرية كسلا
إفن ساببر	١٩٥٠	على أنقاض قرية عين كارم	رامات رازيئيل	١٩٥٣	على أنقاض قرية بيت أم الميس
أورا	١٩٥٠	على أنقاض قرية الجورة	كفار سلمة	١٩٥١	قرب قرية الجورة
إيتانيم	١٩٥٢	على أنقاض بيت أم الميس	ماعوز تسيون	١٩٥٠	على أراضي قرية قالونيا
بارجيوراه	١٩٥٠	على بعد ١٥ كم من عين كارم	محسياة	١٩٥٠	على أنقاض قرية دير آبان
بقوعا	١٩٥١	غرب اللاطرون	مسلات تسيون	١٩٥٠	على أنقاض قرية بيت محسير الشمالي
بيت شمش	١٩٥٠	في ظاهر عرطوف الجنوبي	بيت ميئير	١٩٥٠	على أنقاض قرية بيت محسير
بيت نقوفه	١٩٤٩	على أنقاض قرية بيت نقوبا	مفسرت تصيون	١٩٥٦	على أنقاض قرية قالونيا
بيت هاكارم	١٩٤٨	في ظاهر القدس الغربي	مغو بيتار	١٩٥٠	غرب قرية بتير
تاروم	١٩٥٠	على أنقاض قرية بيت سوسين	نحشون	١٩٥٠	بجوار اللطرون
تسورعاه	١٩٤٨	على أنقاض قرية صرعة	نحيم	١٩٥٠	بيت عرطوف وبيت شمش
قاستل	١٩٤٩	على أنقاض قرية القسطل	نفه هاريم	١٩٥٠	على أنقاض قرية دير الهوا
تيروش	١٩٥٥	على أنقاض قرية دير رافات	عرطوف	١٩٤٨	على أنقاض قرية عرطوف
جفعات يعاريم	١٩٥٠	على أنقاض قرية أم الميس	بيت زيت	١٩٤٩	في ظاهر القدس الغربي

جافن	١٩٥٥	في ظاهر تيروش الجنوبي الغربي	هاجشاماه	١٩٥٠	غرب قرية أبو غوش
غئوليم		على أنقاض قرية البقعة	يشعى	١٩٥٠	على أنقاض قرية بيت جمال
عين هكرم		على أنقاض قرية عين كارم	جفعات فرديم*	١٩٥١	في منطقة وادي الورد
مناحات	١٩٤٩	على أنقاض قرية المالحة	كريات إميت	١٩٥٥	في ضواحي بيت فغان
كفار شاؤول		على أنقاض قرية دير ياسين	جفعات مردخاي	١٩٥٥	جنوب القدس
زانوح	١٩٥٠	إلى الجنوب من بيت شمش	كريات ديفيد بن	١٩٥٧	على أنقاض قرية الشيخ بدر
شورش	١٩٤٨	على أنقاض قرية ساريس	غوريون	١٩٥٨	جنوب غرب القدس
شوييفاه	١٩٥٠	على أنقاض قرية ساريس	كريات مناحيم	١٩٦١	جنوب غرب كريات هيوفيل
تال شيحر	١٩٤٨	قرب محطة وادي الصرار	عين غانيم	١٩٦١	جنوب القدس
عمينا داف	١٩٥٠	في ظاهر بتير الشمالي	نيوت	١٩٦٣	شرق روميما

٣ – إفراغ الأرض:

منذ الأيام الأولى لإعلان الدولة ترجمت الحكومة الإسرائيلية على أرض الواقع الأفكار الصهيونية المتعلقة بإفراغ الأرض من أصحابها الأصليين واحلال مكانهم من أنحاء العالم. فشهدت السنوات الأربع الأولى (١٩٤٨ – ١٩٥٢) سيلاً جارفاً من الهجرة اليهودية لم يسبق له مثيل في تاريخ فلسطين. إذ بلغ مجموع المهاجرين اليهود خلال تلك الفترة نحو ٦٨٧ ألف مهاجر، بمتوسط سنوى مقداره نحو ١٨٩ ألف مهاجر.[١٤٨] وكان الإهتمام بزيادة عدد السكان اليهود في القدس الغربية وبتكثيفهم في أحيائها والمستوطنات الجديدة هو الهدف الثاني الذي هدفت إليه الحكومة الإسرائيلية من وراء نقل المقرات الرسمية للدولة مثل للكنيست والوزارات إلى المدينة بعد التأكيد على قرار اعتبارها عاصمة للدولة.[١٤٩]

ومع موجات المهاجرين المتدفقة، ركزت الحكومة الإسرائيلية جهود مؤسسات الهجرة واستيعاب المهاجرين على تشجيع استقرار هؤلاء المهاجرين في المدينة المقدسة وتكثيف عمليات الاسكان فيها. ولذلك ارتفع عدد السكان اليهود من نحو ٨٦ ألف من ١٩٤٨/١١/٨ إلى مائة وثلاثة آلاف في السنة التالية.

وأخذ هذا الرقم في الارتفاع بشكل سريع حتى سنة ١٩٥١ حيث بلغت الزيادة نحو ٦٥٪ وبين الجدول رقم (١٨) أن نسبة الزيادة في عدد السكان اليهود قد انخفضت بين عامي ١٩٥٢و ١٩٥٦، ثم عادت إلى الإرتفاع سنة ١٩٦١ لتستقر عند ٩,٧٪ حتى حرب حزيران (يوينو) عام ١٩٦٧.[١٥٠]

جدول رقم (١٨)

توزيع السكان العرب واليهود في القدس الغربية (١٩٤٨ - ١٩٦٧) *[١٦]

السنة	اليهود	النسبة المئوية	العرب	النسبة المئوية
١٩٤٨	٨٦٠٠٤	٩٦,٦٧	٢٩٦٤	٣,٣٣
١٩٤٩	١٠٣٠٠٠	٩٧	٣١٨٦	٣,٠٠
١٩٥٦	١٨١٦٢٣	٩٨,٢	٣٢٠٠	١,٨
١٩٦١	١٨٧٤٣٣	٩٧,٨	٣٢٤٩	٢,٢
١٩٦٥	٢١٦١١٦	٩٨,١	٤٢٠٣	١,٩
١٩٦٧	٢٦١٥١١	٩٨,٢	٤٧٨٩	١,٨

أما بالنسبة للأقلية العربية التي بقيت صامدة على أرضها في بيت صفافا والضواحي الجديدة في القدس الغربية، فقد فرض عليها - أسوة بمن تبقى في باقي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ - الحكم العسكري بكل تعسفه وإساءاته لمدة عشرين سنة تحت ذريعة الأمن وبحجة أنظمة الطوارئ والحرب. وقامت السلطات الإسرائيلية بحصر السكان العرب في أحياء خاصة بهم ومنعتهم من التوسع خارجها أو حتى ترميم المنازل التي يقيمون فيها أو توسيعها مما حول حياتهم إلى جحيم لا يطاق. ومما فاقم الوضع، التمييز الذي مارسته الحكومة الإسرائيلية ضد العرب بالنسبة للخدمات. فالأقلية العربية في القدس الغربية لم تحصل على ما يناسب حجمها من المساعدات التي تقدمها الدولة للخدمات، حيث تشير الارقام والاحصاءات إلى أن نسبة الخدمات في القطاع العربي أدنى منها في القطاع اليهودي بنسبة (١:٤) مع أن القطاعان يدفعان نفس النسبة القيمة بالنسبة للضرائب والرسوم. كما انعكست عمليات مصادرة الأراضي على أحوال العرب المعيشية وأوضاعهم الاقتصادية التي تردت إلى حد كبير نتيجة لفقدانهم الأراضي الزراعية، واضطرارهم بالتالي إلى النزول إلى سوق العمل في المدن والمستوطنات اليهودية حيث يقاسون الإضطهاد والإستغلال ويتقاضون أجوراً غير عادلة. [١٥١]

٤ - توسيع الحدود البلدية للقدس الغربية :

تكريس المدينة كعاصمة للدولة اليهودية نقل المؤسسات والدوائر الحكومية

والرسمية وتنشيط حركة العمران والاستيطان اليهودي. فقد اتجهت الحكومة الإسرائيلية بعد تلك الإجراءات نحو جذب رؤوس الأموال اليهودية من الخارج لإقامة المشاريع الأقتصادية والتجارية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمعيشي للمهاجرين اليهود الجدد. وفي سياق هذه التوجهات كان لا بد من العمل على توسيع مسطح المدينة باضافة مناطق جديدة من أراضي القرى العربية المحتلة وإيصال الخدمات والبنية التحتية إليها.

وخلال الفترة (١٩٤٩ – ١٩٦٧)، قامت بلدية القدس الغربية بتوسيع حدود البلدية ثلاث مرات. ففي ١٤ آب (أغسطس) ١٩٥٢، أصبحت مساحة القدس الغربية(٣٣,٥٠٠ دونم). وفي ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٦٤، أعيد رسم حدود البلدية بإضافة مساحة جديدة في الجنوب الغربي، فوصل مسطح المدينة إلى (٣٥,٦٠٠ دونم). وفي المرة الثالثة، والتي كانت في بداية العام ١٩٦٧ تم إضافة ثلاثة آلاف دونم من الآراضي العربية المصادرة إلى مساحة القدس الغربية. وكانت الإضافات السابقة تشمل أراضي من قرى دير ياسين والمالحة وعين كارم وخلة الطرحة وبيت صفافا. [١٥٢]